٢٠

أثر نقد المنطق عند ابن تيمية على الفكر الإسلامي السيوطي انموذجا

The impact of Ibn Taymiyyah's critique of logic on Islamic thought Al-Suyuti is a model

الدكتور عمر سعدي عباس
كلية السلام الجامعة / قسم القانون

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

ملخص البحث

يعتبر المنطق الأرسطي من العلوم اليونانية الدخيلة في الثقافة الإسلامية، ومنذ بدايات الترجمة لكتب اليونان اتخذ علماء الاسلام منه مواقف متباينة؛ فمنهم المحتفل به المعظم له، فهو يعصم الفكر عن غي الخطأ ويكشف عن دقيق الفهم المؤدي إلى النتائج الصحيحة، والذي لا يعرف المنطق لا ثقة له بعلومه (فهذا رأي الغزالي)، والرأي الثاني المعارض له يرى أنه لا ينتج نتائج يقينية، والقياس الفقهي أنتج منه (لا يحتاجه الذكي ولا يستفيد منه البليد (. فإن ابن تيمية كان من اشد الباحثين في المنطق فقد انقسمت آرائه في المنطق الى وجهين الاول هو الجانب السلبي الذي اتبعه في نقد المنطق ونقضه واقراره بعدم مقدوريه المنطق من الوصول الى الحقائق في الاشياء على العكس من ذلك، اما الوجه الاخر الايجابي عنده فان المنطق يقوم على رسم طريق للعلم يسير عليه الانسان، وهو طريق النفس العالمة، فيذكر ان المعرفة لا تتكون لدى الانسان عن طريق المنطق ولا عن طريق الفلسفة فكل ذلك لا يؤدي الى معرفة الحقيقة، بل ان وجود النفس العالمة المدركة للأشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد الى تحصيل المعرفة المرجوة. ان إثر ابن تيمية في فكر السيوطي كان واضحا جدا وكذلك ايضا على مؤلفاته وهذا ما جعله يلخص كتابه في المنطق (نصيحة اهل الايمان في الرد على منطق اليونان) فهو قد أحسن فيه القول ما شاء من نقض قواعده قاعدة قاعدة وبيان فساد اصولها فلخصته في تأليف لطيف سميته جهد القريحة في تجريد النصيحة وهذا هو سبب إثر السيوطي لابن تيمية في المنطق ومسايرة نقوداته له.

نقد ابن تيمية المنطق وكان نقده من خلال وجهين الاول سلبي يقوم على نقض المنطق الارسطي، والوجه الاخر هو ايجابي وهو الذي يقوم على رسم طريق للعلم يسير عليه الانسان وهو طريق النفس العالمة، فيقول ان المعرفة تتكون لدى الناس لا عن طريق المنطق ولا عن طريق الفلسفة فكل ذلك لا يؤدي الى معرفة الحقيقة بل ان وجود النفس العالمة المدركة للأشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد الى تحصيل المعرفة يرى ابن تيمية ان المنطق الارسطي يجعل الانسان محبوس العقل واللسان وضيق العبارات والتصورات، في حين يريد هو ان يحرر الانسان من قوالب الالفاظ ويرجع به الى المعاني العقلية ويدعو الى صياغة الادلة في عبارات الناس وفقا للعقل الصريح ودون التقيد بالمنطق الارسطي. يؤكد ابن تيمية ان طريق المنطق اليوناني طريق ضيق وطويل ومن يسلكه يتكلف ويتعثر ثم ان من يسلك هذا الطريق يكون كمن تكون غايته بيان البين وايضاح الواضح وهو مؤدي به حتما الى السفسطة.

Abstract

Aristotelian logic is considered an alien Greek science in Islamic culture, and since the beginnings of translating Greek books, Islamic scholars have taken different positions on it. Some of them are the most celebrated of them, as they protect the thought from the wrongdoer and reveal the accurate understanding that leads to the correct results, and the one who does not know logic has no confidence in his sciences (this is the opinion of Al-Ghazali), and the second opinion opposing him believes that it does not produce certain results, and the jurisprudential analogy was produced from it (The clever person does not need it, and the dull person does not benefit from it. (Ibn Taymiyyah was one of the strongest researchers in logic, as his views on logic were divided into two aspects. The first is the negative side he followed in critiquing and disproving logic and his recognition of the inability of logic to reach facts in things on the contrary. As for the other positive aspect to him, logic is based on drawing a path to science that man can walk on, which is the path of the knowing soul, and he states that knowledge is not formed in the human being through logic or through philosophy, all of this does not lead to the knowledge of the truth, but rather that the existence of the knowing soul that is aware of the perceived things is The only way to attain the desired knowledge. The impact of Ibn Taymiyyah on the thought of al-Suyuti was very clear, as well as on his writings, and this is what made him summarize his book on logic (Advice to the People of Faith in response to the logic of Greece), as he has said well in it what he wants from breaking his rules. Several and a statement of the corruption of its origins, so I summarized it in a composition by Latif, which I called the effort of al-Quraiha to abstract advice, and this is the reason for the influence of al-Suyuti of Ibn Taymiyyah in logic and his criticism of him. Ibn Taymiyyah's critique of logic and his criticism through two sides, the first is negative, based on the contradiction of Aristotelian logic, and the other side is positive, and it is based on drawing a path for science that man walks on, which is the path of the knowing soul, and he says that knowledge is formed among people, not through logic or through philosophy All of this does not lead to the knowledge of the truth, but rather that the existence of a knowledgeable soul that is aware of the perceived things is the only way to attain knowledge. Ibn Taymiyyah believes that Aristotelian logic makes a person locked into the mind and tongue and the narrowness of expressions and perceptions, while he wants to free the person from word molds and return him to mental meanings It calls for the formulation of evidence in people's statements according to an open mind and without being bound by Aristotelian logic. Ibn Taymiyyah affirms that the path of Greek logic is a narrow and long road, and whoever walks along it stumbles and stumbles, and then that who takes this path is like someone whose goal is to clarify and clarify the clear, and it leads inevitably to sophistry.

المقدمة

احمد الله تبارك وتعالى واصلي على انبيائه ورسله وعلى خاتمهم سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه واتباعه ومن دعا بدعوته بإحسان الى يوم الدين.

ان سبب اختياري للموضوع هو اهتمامي بدراسة المنطق وحبي للبحث فيه ومنها نقد المنطق عند ابن تيمية واثره في الفكر الاسلامي وبالتحديد لدى السيوطي فكان ذلك دافعاً في اختياري هذا الموضوع والبحث في أبرز محطاته واستقصاء اهم الآراء فيه ومعرفة المصادر المعرفية التي أستقى منها مؤلفاته وتأثير هذه المؤلفات في ومؤلفات اللاحقين عليه ومنهم السيوطي.

يعتبر المنطق الأرسطي من العلوم اليونانية الدخيلة في الثقافة الإسلامية، ومنذ بدايات الترجمة لكتب اليونان اتخذ علماء الاسلام منه مواقف متباينة؛ فمنهم المحتفل به المعظم له، فهو يعصم الفكر عن غي الخطأ ويكشف عن دقيق الفهم المؤدي إلى النتائج الصحيحة، والذي لا يعرف المنطق لا ثقة له بعلومه (فهذا رأي الغزالي)، والرأي الثاني المعارض له يرى أنه لا ينتج نتائج يقينية، والقياس الفقهي أنتج منه (لا يحتاجه الذكي ولا يستفيد منه البليد)

فإن ابن تيمية كان من اشد الباحثين في المنطق فقد انقسمت آرائه في المنطق الى وجهين الاول هو الجانب السلبي الذي اتبعه في نقد المنطق ونقضه واقراره بعدم مقدوريه المنطق من الوصول الى الحقائق في الاشياء على العكس من ذلك، اما الوجه الاخر الايجابي عنده فان المنطق يقوم على رسم طريق للعلم يسير عليه الانسان، وهو طريق النفس العالمة، فيذكر ان المعرفة لا تتكون لدى الانسان عن طريق المنطق ولا عن طريق الفلسفة فكل ذلك لا يؤدي الى معرفة الحقيقة، بل ان وجود النفس العالمة المدركة للأشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد الى تحصيل المعرفة المرجوة.

فكان حاصل موقف المسلمين من المنطق الأرسطي يتمثل في (تحريمه ومنعه جوازه وامتداحه- أو التوسط في دراسته لمارس الكتاب والسنة فلا يخشى عليه من فساد عقيدته)، ولست أدري كيف يمكن للقواعد العقلية أن تفسد عقيدة المسلم وهي قواعد عقلية صرفة.. ولربما حملهم على هذا الكلام هو كون المنطق يعد مدخلا من مداخل الفلسفة التي قال أصحابها بما يخالف عقائد أهل الإسلام؛ كالقول بقدم العالم وإنكار المعاد وبعث الأجساد، ولا شك أن نقد ابن تيمية: : للمنطق الأرسطي كان محل ثناء المنطقيين).

ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة تضمن البحث مقدمة ومحورين وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الاول: آراء ابن تيمية والسيوطي في المنطق.

سنتناول في هذا المحور بحول الله تعالى وقوته اراء ابن تيمية والسيوطي في المنطق الارسطي؛ هذا الموضوع اختلفَت حوله الآراء والأفهام، وأول

من تكلَّم حوله مَناطقةُ اليونان، وتحديدًا المنطق الأرسططاليسي، وجاء مِن بعدهم بعضُ علماء الإسلام الذين ألَّفوا فيه وتكلَّموا حوله، وسأخصُّ بالذِّكر في هذا المقال رأي عالِمَين من علماء الإسلام؛ وهما ابن تيمية والسيوطي رحمهما الله تعالى.

حاول ابن تيمية ان ينشئ مناهج علمية قائمة على التجربة والبرهان، وان يهدم منطق ارسطو مبينا عجزه في مجال المعرفة الانسانية، فاعتمد المنهج التجريبي المستمد من الملاحظة والتجربة والتكرار، كما حاول ان يطبق البرهان على مباحث الوجود، فدخل في ابحاث ميتافيزيقية كالوجود واقسامه، والماهيات ووجودها، فانكر الكليات عند ارسطو وقدم للفكر مبحثا كاملا متفق العناصر متناسق الاجزاء.(١)

وابن تيمية يبدا هجومه بهذا الفكر والمبني على المنطق الارسطي في الدفاع عن الالهيات الاسلامية ولهذا السبب يدخل في الالهيات من خلال كتابه بين البحوث المنطقية ويدحض اراء الفلاسفة في الاوصاف التي ذكروها عن مبدا الخلقة والوحي الملائكة وغيرها.(٢)

يبدوا ان ابن تيمية قد سعى أكثر من غيره في نقد المنطق الارسطي ونقضه فهو يصرح في كتابه قائلا: بانه كان يصدق منطق أرسطو في السابق، وكان موافقا له، وهو كان دائما يعلم ان المنطق اليوناني لا يحتاج اليه الذكي ولا ينتفع به البليد، ولكن كنت احسب ان قضاياه صادقة، لما رأيت من صدق كثير منها، ثم تبين لي فيما بعد خطا طائفة من قضاياه.(٣)

وقال: «وأيضًا لا تجد أحدًا من أهل الأرض حقَّق علمًا من العلوم، وصار إمامًا فيه مستعينًا بصناعة المنطق، لا من العلوم الدينيَّة ولا غيرها؛ فالأطباء والحُسَّاب والكتَّاب ونحوُهم يحقِّقون ما يحققون من علومهم وصناعاتهم، بغير صناعة المنطق(٤)»

يذكر السيوطي انه ألف كتابا في تحريم الاشتغال بالمنطق اسماه (القول المشرق في تحريم الاشتغال بفن المنطق) ضمنه نقول ائمة الاسلام في ذمه وتحريمه(٥).

بل اعتبَر ابن تيمية أنَّ إدخال المنطق في العلوم يُعقِّدها ويصعِّبها ويُطيل العبارةَ فيها(٦)، ورجَّح أفضليةَ النحو على المنطق؛ باعتبار أن النحوَ فيه من التحقيق والتدقيق ما ليس للمنطق، وأن النَّحويِّين يتكلَّمون عن صور المعاني المعقولة بأكمَلِ القواعد، فهذا خيرٌ من التكلم في أمور فطريَّة باصطلاح خاصٍّ لا يُحتاج إليه؛ كفِعل المناطقة.(٧)

وان سبب من الاسباب في اختلاف ابن تيمية مع المناطقة هو بشأن الحد المنطقي وقيمته واعتباره، فهو

(١) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص/ ط.
(٢) الطباطبائي، مصطفى: المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ١٩٩٠، ص٩٢.
(٣) الطباطبائي، مصطفى: المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ١٩٩٠، ص٩.
(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ٩، ص ٢٣.
(٥) السيوطي: صون المنطق والكلام،١٩٧٤، ص١
(٦) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ٩، ص ٢٤.
(٧) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ٩، ص ٢٥.

شديد المخالفة بالراي القائل انه لا يمكن الحصول على التصورات غير البديهة الا عن طريق الحدود وفي هذا يظهر الدلائل المتعددة والمختلفة.[١]

ونرى انه رفض المنطق اليوناني برمته دون النظر الى مادته او صورته، لأنه إذا كانت المادة في القياس فاسدة فان صورته لن تغير من الامر شيئا، والعبرة هي ان التصور وليس في الصور، ذلك التصور المجمل في الذهن يكون بنتيجة الاختبار.[٢].

فلو كان كلامهم صحيحا من ان المنطق يوصل الى حقيقة يقينية او يحسم خلافا، لما بقي في الناس قضية يختلفون من اجلها، ولا سرا الا توصلوا الى اكتشافه وفهموه، ولما عاشت الفرق والمذاهب الفلسفية المتضاربة والتي يهدم بعضها بعضا، وهكذا يرى انه ليس للمنطق فائدة علمية ولا نظرية.[٣].

وإذا كان هذا مفهومه للمنطق، فتقريره بشام علوم الاوائل الموروثة عن الانبياء انها اثبت العلوم واقلها تكلفا وأيسرها مطلبا واقربها الى قلوب الناس، وليس من بين المشتغلين في هذه العلوم من التفت الى المنطق او عرج عليه، بينما نرى ان المشتغلين في صناعة المنطق كانوا أكثر الناس شكا واضطرابا، وأقلهم علما وتحقيقا.[٤]

يذهب السوطي موكدا ان المنطق لم يكن موجودا في القرن الاول قائلا: وفي زمن الصحابة لم يكن المنطق موجودا، فلم يذكر عنهم شيء، وانما في القرن الثاني حيث كان الامام الشافعي حيا فتكلم فيه وقال ((ما جهل الناس ولا اختلفوا الا لتركهم لسان العرب وميلهم الى لسان ارسطاليس))[٥].

ومن الاسباب التي دعت المسلمين الى نقد المنطق، قصور البرهان الفلسفي عن ان يصل بالإنسان عند تطبيقه في الالهيات الى درجة اليقين، فيقول الغزالي بعد ان سلك طريق الصوفية وترك المنطق، لهم نوع من الظلم في هذا العلم، وهو انهم يجمعون للبرهان شروطا يعلم انها تورث اليقين لامحالة، ولكنهم عند الانتهاء الى المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بتلك الشروط، بل تساهلوا غاية التساهل.[٦]

فيوضح الغزالي كيفية تعثر المنطق في طريق الالهيات، بل اتجاهه في طريق الكفر قبل الوصول الى المعرفة الحقيقية فيقول: اذ ربما ينظر في المنطق من يستحسنه ويراه واضحا، فيظن ان ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيدة بمثل تلك البراهين، فاستعجل بالكفر قبل الانتهاء الى العلوم الالهية.[٧]

(١) مصطفى الطباطبائي: المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ١٩٩٠، ص٩٣

(٢) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص/ ه

(٣) ابن تيمية: نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع،١٩٥١، ص١٦٩.

(٤) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص/ و

(٥) السيوطي: صون المنطق والكلام،١٩٧٤، ص١٥

(٦) الغزالي: المنقذ من الضلال، ط دمشق، ص٧٦

(٧) الغزالي: المصدر السابق، ص٩٣

ويشرح ابن تيمية: موقف المسلمين من المنطق الارسطي عندما تصدوا له واعتبروه مفسدا لمنطق العقل واللسان فيقول: ومازال نظار المسلمين يعيبون طريقة اهل المنطق، ويثبتون ما فيها من العي واللكنة، وقصور العقل وعجز النطق، ويدعون انها أقرب الى فساد المنطق العقلي واللساني، ولا يرضون ان يسلكوها في نظرهم ومناظراتهم لا مع من يوالونه ولا مع من يعادونه[1].

ونرى مقاومة المسلمين للفلسفة اليونانية مقاومة واضحة على تاريخ العصور والازمان، وتعرض الكندي وتلاميذه لهذه المقاومة عندما مزجوا الكلام بالفلسفة، وكانوا نواة لمدرسة مشائية اسلامية، وبعد موت مدرسة الكندي، قامت مدرسة الفارابي وما لبث اهل السنة ان قاوموه مقاومة شديدة.[2]

وهنا لابد من الاشارة الى ان ابن تيمية: لم يحرم الاشتغال بالمنطق، ولم يعتبره خطا في مجمله، وانما هناك خطا في طائفة من قضاياه بالإضافة الى انه لا يوصل الى طريق اليقين وقد طلب من المشتغلين بالمنطق ان يتبينوا حقيقة ذلك العلم وينتبهوا الى ما فيه من اخطاء.[3]

وفي مقدمة كتاب (نصيحة اهل الايمان في الرد على منطق اليونان) الذي لخصه السيوطي وسماه (كتاب جهد القريحة في تجريد النصيحة) دعم لهذا الراي عندما قال: كنت احسب ان قضاياه صادقة لما رأينا من صدق كثير منها، ثم تبين لي فيما بعد خطا طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئا.[4]

وعن السماح للناس بالاشتغال في المنطق قال: فأراد بعض الناس ان يكتب ما علقته اذ ذاك من الكلام عليهم في المنطق، فأذنت لهم في ذلك لأنه يفتح باب معرفة الحق، وان كان ما فتح من باب الرد عليهم يحتمل اضعاف ما علقته، ومن هنا ندرك ان ابن تيمية: كان ايجابيا في مناظراته، وواثقا من حجته وآرائه، وهو يوكد ان المعرفة الحقيقة تكون عن طريق احتكاك الفكر بالثقافات الاخرى.[5]

المبحث الثاني: مفهوم الحد بين ابن تيمية والسيوطي

سنركز في هذا المحور على كتاب «الرد على المنطقيين»؛ لأن ابن تيمية واثر هذا الكتاب على السيوطي من بعده، وهو قد فصَّل فيه بشكل مُسهَبٍ قضايا الحدِّ، وردَّ فيه على المخالَفات التي جاء بها المناطقة، ودَحضَها بالحجة والبرهان التي أبانَت عُوار جلِّ ما جاء به المناطقة، ومخالفتَه العقل والواقع، بل خَلص بحثُ ابن تيمية: : إلى نتيجة واضحة يقول فيها: «فإني كنت دائمًا أعلم أنَّ المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكيُّ ولا ينتفع به البليد، ولكن كنتُ أحسب أنَّ قضاياه صادقةٌ لِمَا رأيت من صِدق كثيرٍ منها، ثم تبيَّن

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام،١٩٧٤، ص٢٨٢
(٢) بدوي، عبد الرحمن: التراث اليوناني، ص١٤٨
(٣) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٣٩
(٤) الزين محمد حسني: المصدر السابق، ص٣٩
(٥) الزين محمد حسني: المصدر السابق، ص٣٩

لي فيما بعدُ خطأُ طائفة من قضاياه، وكتبتُ في ذلك شيئًا»[1]

يلخص السيوطي قول ابن تيمية في المنطق ويتبع اسلوبه في تقسيم الجوانب النقدية لمنطق اليونان فيبداه بالقول: ان الكلام في أربع مقامات منها مقامين سالبين ومنها مقامين موجبين، ثم يفند هذه المقامات، وذلك ردا على قول المناطقة: ان العلم اما تصور واما تصديق، فطريق التصور هو الحد، وطريق التصديق هو القياس.[2]

يذكر ايضا على لسان ابن تيمية قائلا: فاعلم انهم بنوا المنطق على الكلام في الحد ونوعه، والقياس البرهاني ونوعه. لان العلم لديهم اما تصور او تصديق، فالطريق الذي ينال به التصور هو الحد، والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس. ويذكر ان الكلام في أربع مقامات، مقامين سالبين، ومقامين موجبين. كما مر ذكرهما سابقا.[3]

إن ابن تيمية تكلَّم عن الحدِّ وعن مفهومه في مَواطِنَ مختلفةٍ من كتبه؛ أهمها كتابه المميَّز «الردُّ على المنطقيِّين» والمسمَّى «نصيحة أهل الإيمان، في الردِّ على منطق اليونان»، وكتابه «نقض المنطق»، وأيضًا في «مجموع الفتاوى».[4]

إن ابن تيمية يرد على قول المناطقة: إنَّ التصوراتِ غيرَ البديهيَّة لا تُنال إلا بالحد؛ من باب أننا نجد الأمم كلَّها استغنَت عن الحد المنطقي، ومع ذلك هم يَعرفون الأمور التي يحتاجون إلى معرفتها ويتصوَّرون مفردات علمهم.

بل عند ابن تيمية لا يُعلم للناس حدٌّ مستقيم على أصل المناطقة، بل كل المحدودات معترَضٌ عليها، فلو كان التصوُّر موقوفًا على الحد لما تصوَّر الناس حتى الآن شيئًا ولما صدَّقوا بشيء؛ لأن التصديق موقوفٌ على التصور، ويتجلَّى هذا في عجزِهم عن إعطاء حدٍّ للإنسان، وقولهم بأنه الحيوانُ الناطق، وهذا الحدُّ اعتُرض عليه بأنه لفظٌ لا يختص به الإنسانُ وحده؛ لأنَّ النُّطق صفةٌ يشترك فيها الإنسانُ مع الملائكة.[5]

ويذكر السيوطي مؤكدا بانه الى الساعة لا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم، بل اظهر الاشياء وحده بالحيوان الناطق عليه الاعتراضات المشهورة. وهكذا حال الشمس وامثاله، حتى ان النحاة لما دخل متاجروهم في الحدود، ذكروا للاسم بضعة وعشرين حدا، وكلها معترضة على اصلهم، والاصوليون ذكروا للقياس بضعة وعشرين حدا، وكلها ايضا معترضة، وعامة الحدود المذكورة في كتب الفلاسفة والاطباء والنحاة واهل الاصول والكلام معترضة لم يسلم منها الا القليل، فلو كان تصور الاشياء موقوفا على الحدود، ولم يكن الى الساعة قد تصور الناس شيئا

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، نشر عبد الصمد شرف الدين الكتبي، ط بومباي، ١٩٤٩. ص٤٥.
(٢) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص/ ص.
(٣) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٢
(٤) الغزالي: المستصفى، ص ٢٢.
(٥) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٠.

من هذه الامور، والتصديق ايضا موقوف على التصور فاذا لم يحصل التصور لم يحصل التصديق، فلا يكون عند ابن ادم علم من عامة علومهم، وهذا من اعظم السفسطة.(١)

وما اشترَطه المناطقةُ في التصوُّر بأن يكون بالحدِّ الحقيقي الذي يجب أن يشتَمِل على الصفات الذاتيَّة فقط، وأن يكون مركَّبًا من الجنس والفصل المناطقة يقولون: إن الحد الحقيقيَّ هو المشتمِل على الصفات الذاتية والعرَضية، فهاتان الأخيرتانِ إمَّا مشتركة أو مميزة، وكلٌّ منهما إما مشترك ذاتي، هو الجنس، أو مشتركٌ عرَضي، هو العرَضُ العام، أو مميز ذاتي، هو الفَصل، أو مميزٌ عرَضي، هو الخاصة أو النوع؛ هذا ما ذكره ابن تيمية: : عنهم في ملخص أصول المنطق واصطلاحاته(٢)؛ فهذا عنده متعذِّر ومتعسِّر، ويستحيل أن نتصوَّر به حقيقةً من الحقائق، والواقع يثبت أنَّنا نتصوَّر كثيرًا من الحقائق دون اللجوء إلى حدِّهم.(٣)

وفي قولهم ان التصور لا ينال الا بالحد يكون الكلام عليه من عدة وجوه ومنها اولها هو: لاريب ان النافي عليه الدليل كالمثبت، والقضية سلبية او ايجابية إذا لم تكن بديهية لابد لها من دليل، واما السلب بلا علم فهو قول بلا علم، فقولهم لا تحصل التصورات الا بالحد قضية سالبة وليست بديهية، فمن اين لهم ذلك؟ وإذا كان هذا قولا بلا علم وهو اول ما اسسوه فكيف يكون القول بلا علم اساسا لميزان العلم، ولما يزعمون انها الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن ان يزل في فكره.(٤)

بل المناطقة يقولون: إن العقل ليس له حدٌّ حقيقي، وهو من التصوُّرات باعترافهم، فيلزم من قولهم هذا أنه لا يوصَل بالحدِّ إلى التصور، ويقولون بأنه لا يُشترط في التصور التامِّ أن يَحصل بالحدِّ الحقيقي، بل يكفي فيه أدنى تصور، وهو المميز العرَضي الذي هو الخاصة، وهذا اعتراف منهم بأن جنس التصور لا يقف على الحدِّ الحقيقي.(٥)

علاوةً على أن المستمع للحد لا بد أن يكون له سبقُ تصوُّر للألفاظ التي جاءت في الحد، وإلا فلا يمكنه أن يتصوَّر المحدود، فإذا قيل له: أرضٌ –سماء... فهو يتصوَّر معناها قبل سماعه بها، ولا يُمكنه أن يفهَم المعنى من اللفظ إلا بتصوُّره لمعناه قبل ذلك؛ فدلَّ هذا على امتناعِ وخطأ قولهم: إنما تصوَّر المحدود باستماعِه للفظ.(٦)

ويَذكر ابن تيمية أن القصد من الحد هو التمييز لا التصوير، ومن ثَم يكون الحد في حقيقته ليس إلا اسمًا من الأسماء، وتنبيهًا للذهن إلى الأشياء الموصوفة بعدَ أن يكون غافلاً عنها؛ أي: مِن قَبيل لفت الإدراك ليحصل التصوُّر؛ ولهذا فالمناطقة لا يحدُّون إلا

(١) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٤
(٢) ابن تيمة: الرد على المنطقيين ٤٦.
(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٠.
(٤) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٣
(٥) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥١.
(٦) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٢.

بالخاصة المميِّزة؛ أي: المميز العرَضي، فكلما كان أوجزَ وأجمع وأخصَّ، كان أحسنَ؛ كالأسماء، فليس الحدُّ في الحقيقة إلا اسمًا من الأسماء، أو اسمين أو ثلاثة؛ كقولك: حيوان ناطق.(١)

وهذا يُعارض ما ذكَره الغزالي من اشتراط ذِكر جميع الصِّفات المحدَّدة في الحد؛ إذًا فائدة الحدِّ كفائدة الاسم، فالحد تعريفٌ للنوع بالصفة وللعين بالجهة، فإذا قلت حد الأرض شمالا كذا وجنوبا كذا، تكون قد ميزت الأرض باسمها وحدها، فحقيقة الحد بيان مسمى الاسم فقط.

اما الوجه الاخر فهو انه يراد بالحد نفس المحدود وليس مرادهم هنا، ويراد به القول الدال على ماهية المحدود، وهو مرادهم هنا، وهو تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال، فيقال إذا كان الحد قول الحاد، فالحاد اما ان يكون عرف المحدود بحد او بغير حد، فان كان الاول فالكلام في الحد الثاني كالكلام في الحد الاول، وهو مستلزم للدور او التسلسل، وان كان الثاني بطل سلبهم وهو قولهم: انه لا يعرف الا بالحد.(٢)

وتصوُّر المعاني عند ابن تيمية لا يَفتقِر إلى الألفاظ، فالمُستمِع قد يمكنه تصوُّر تلك المعاني من غير تخاطُب بالكلية، ومن ثَم لا يشترط الحد في التصور؛ لأنَّ الشيء المتصوَّر لدى الإنسان يكون إما بالحواسِّ الظاهرة: كالطعم واللون، أو بالأمور الحسِّية الباطنة؛ كالجوع والشِّبع، وكل هذه التصورات غنيَّة عن الحد.(٣)

والوجه التالي هو ان الامم جميعهم من اهل العلوم والمقالات واهل الاعمال والصناعات يعرفون الامور التي يحتاجون الى معرفتها ويحققون ما يعانونه من العلوم والاعمال من غير تكلم بحد، ولا نجد احدا من ائمة العلوم يتكلم بهذه الحدود لا ائمة الفقه ولا ائمة النحو ولا غيرهم من الطب والحساب ولا اهل الصناعات مع انهم يتصورون مفردات علمهم فعلم استغناء التصور عن هذه الحدود.(٤)

بل التصورات والتصديقات البديهيَّة عند ابن تيمية لا يُشترط فيها الحد، وكون العلم بديهيًّا أو نظريًّا؛ فإنه أمر نسبي، فمَن تيقَّن بعض التصورات والتصديقات وأصبحَت عنده بديهيَّة، فهي عند غيره ظنِّية، من كان عنده أمرٌ من الحسِّيات، فهو عند غيره لا يَعلمها إلا بالتواتر، والآخر لا يعلمها إلا بالظن، ومن لم يسمَعها فهي من المجهولات عندَه،(٥)، وقد تكون بعضُ البديهيات عند شخص كذبًا عند الآخرين!

إذًا فاشتراط الحدِّ في النظريِّ لا يُسلَّم؛ لأنَّ ما هو يقيني عند شخص نظريٌّ عند الآخر، فيحتاج إلى الحد، وما كان عكسه فلا يحتاج إلى الحد، وحتى الذي لم يعلمها بالبديهة، يمكن أن تصير بديهة له بمثل

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٢.
(٢) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٣
(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٣.
(٤) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٤
(٥) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٥.

الأسباب التي حصلت لغيره بدون حد.[١]

والمناطقة أنفسُهم يعترفون بإمكانيَّة نقض الحدِّ ومعارضَته؛ ويكون نقضه ببيان أن المحدود أعمُّ من الحد أو العكس، أو معارضته بحدٍّ آخر، فدل هذا على أنه لا يمكن أن تنقض الحد أو تعارضه إلا بعد تصوُّره، والنتيجة الحتمية هي إمكانية تصوُّر المحدود بدون حدٍّ منطقي. ثم يأتي ابن تيمية: بعد ذلك ليبين المقصَد الصحيح من الحدِّ؛ وهو التمييز بين المحدود وغيره، بما يُلازم المحدود طردًا وعكسًا، وليس تصوير المحدود وتعريف حقيقته وماهيته كما هو مذهب المناطقة، وعلى رأسهم أرسطو ومَن تبعه من المسلمين؛ كالغزالي وابن سينا.

يقول ابن تيميَّة: «وأما سائر طوائف النُّظَّار من جميع الطوائف: المعتزلة والأشعريَّة والكرَّامية والشِّيعة وغيرهم ممن صنَّف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، فعندهم إنما تفيد الحدودُ التمييزَ بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يُسوِّغون الحدَّ إلا بما يميز المحدود عن غيره، ولا يجوز أن يُذكر في الحد ما يعمُّ المحدود وغيرَه؛ سواء سمِّي جنسًا أو عرَضًا عامًّا، وإنما يحدُّون بما يلازم المحدود طردًا وعكسًا، ولا فرق عندهم بين ما يسمَّى فَصلاً وخاصة، ونحو ذلك، مما يتميز به المحدود من غيره»[٢]

ويبيِّن ابن تيمية أن تعريف الحدِّ الصحيح هو الذي كان جامعًا مانعًا؛ قال: «إن كل ما أحاط بالمحدود بحيث لا يَدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما هو منه، كان حدًّا صحيحًا»[٣].

ابن تيمية يورد ما ذكره الغزاليُّ من صعوبة الحدِّ وتعسُّره على القوى البشريَّة إلا عند التشمير والجهد، في الفصل السابع من كتابه «مِعيار العلم»، ويرد عليه ابن تيميَّة، ويبيِّن خطأ تصوُّرهم للحد وما اشترَطوه فيه من الشروط المعقَّدة، وزعمهم أن المقصَد من الحد التصوُّر وبيانُ ماهيَّة الشيء، وتفريقهم بين الصفات الذاتية الداخلة في الماهية، والصفات اللازمة والعرَضيَّة، وغيرها من الشروط، فالحدُّ بهذه الصورة متعسِّر ضرورة. ويؤكِّد ابن تيمية: أن طريقة المتكلمين في تعريفهم للحدِّ هي أسلَمُ من المناطقة؛ لقولهم: إن القصد من الحدِّ التمييز، وهو قد يحصل بالفصل والخاصة؛ أي: المميز الذاتي والعرَضي.[٤].

فهو يذهب الى التركيز على فكرة الماهية ووجودها فيحاول ان يفرق بين الصفات حيث تعتبر صفة ذاتية وصفة عرضية وتقدم صفه وتؤخر اخرى، يضاف الى ذلك نظرته للحاجة الانسانية التي لا تستقر ولا تسكن، وهي في تطور مستمر، فلذلك لا يمكننا وضع الحدود الثابتة الابدية في اي علم من العلوم مادامت الحاجات تتبدل والعلوم تتطور مع تبدل الحاجات وتطورها وتحولها.[٥]

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٥.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٥٦، ٥٧.
(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٦١
(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٦٤.
(٥) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٤٥.

ويصرِّح ابن تيمية بأن صناعة الحدود صناعة وضعية اصطلاحية غير فطرية، مخالفةٌ لصريح العقل والوجود، وليس فيها منفعة، عكس أسماء الأعلام التي هي من الأوضاع المجرَّدة والتي فيها منفعة؛ أي: إنَّها لا تخالف عقلاً ولا وجودًا. فإذا كان الحد ميزانَ العلوم والحقائق، فإن هذه العلوم والحقائق تختلف باختلاف الأوضاع والاصطلاحات؛ كالمعرفة بصفات الأشياء وحقائقها.(١)

وحتى زعم الاخرين بأن المنطق هو ميزانُ العلوم العقلية، فابن تيمية يخالفهم في ذلك؛ باعتبار أن العلوم العقلية مستقلَّة متحررة لا يمكن أن يقلِّد فيها أحدٌ الآخر، أو يحجر أحد على أحد بقانون وضعي لشخص معين.(٢)

وعقب ابن تيمية على الغزالي قوله عندما أطلق كلمة صناعة الحد، بأن جماهير العقلاء من جميع الأمم يَعرفون الحقائق من غير تعلُّم منهم لمنطق أرسطو، وهم إذا تدبَّروا أنفسَهم وجدوها تعلم حقائق الأشياء بدون هذه الصِّناعة الوضعيَّة.(٣)

وبالتصور الذي يَزعمه المناطقة من أنَّ هذه الصناعة تفيد تعريف حقائق الأشياء ولا تُعرف إلا بها، يَستدعي منهم ضرورةَ أن يفرِّقوا بين المتماثِلات، وهذا باطلٌ بالاتفاق؛ لأنَّ قولهم هذا يلزم منه أنَّ معرفة الموصوف متوقِّفة على معرفة الذاتيات، ومعرفة الذاتيات متوقفة على معرفة الموصوف؛ وبيان هذا أنَّك إذا لم تتصوَّر حقيقة الإنسان حتى تتصوَّر صفاته الذاتية بزَعمهم، والتي هي الحيوانية والناطقيَّة، يجب أن يعرف الإنسان هذه الصفات الذاتية بأنها صفاته الذاتية، وأن ذاته لا تتصوَّر إلا بها، وبها وحدها دون غيرها؛ لذلك وجَب معرفةُ الإنسان بصفاته قبل التصوُّر.

فيتبين ان الحد على التقديرات السابقة لا يفيد معرفة المحدود بل هو مجرد دلالة اللفظ المفرد على معناه او دلالة الاسم على المسمى ودلالة الاسم لا توجب بالطبع تصور المسمى لمن لم يتصوره.(٤).

ويذكر السيوطي وجه اخر فيقول: ان تصور الماهية انما يحصل عندهم بالحد الحقيقي المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميزة، وهو المركب من الجنس والفصل وهذا الحد اما متعذر او متعسر كما أقروا بذلك، وحينئذ فلا يكون قد تصور حقيقة من الحقائق دائما او غالبا وقد تصورت الحقائق، فعلم استغناء التصور عن الحد.(٥)

وأيضًا ليست له حقيقة ثابتة في الخارج؛ وإنما الواقع أن المحدود الموصوفَ الذي مُيِّز بالاسم أو الحد عن غيره قد يكون ثابتًا في الخارج، وقد يكون ثابتًا في ذهن المتكلم وإن لم يكن في الخارج.(٦)

ومن الأدلة التي ساقها ابن تيمية لبيان بطلان

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٦٨.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٦٨.
(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٧٠.
(٤) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٥١
(٥) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٤
(٦) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٧٢.

الزعم بأن الحدود تُفيد تصوير الحقائق، ما يلي: المَناطقة يعترفون أن الحد لا يمكن أن تُقيم عليه دليلاً تُثبت صدقه وصوابه؛ ولهذا لا يمكن للمستمع أن يعرف صدق الحادِّ بمجرد لفظِه، وبالتالي فإنه لا يمكنه تصور المحدود بهذا الحد، اللهم إلاَّ إن كان قد تصوَّر هذا المحدودَ من قبلُ وعرَفَه، فعندها يمكن له أن يجزم بصدق الحاد، والنتيجة هي أن التصوُّر لا يشترط فيه الحد[1]

فيما يخصُّ الصفاتِ الذاتيةَ التي اشترَطها المناطقة في الحدِّ؛ إذا لم يعلَم المستمِع أن المحدود متَّصف بها امتنَع تصوره له، وإن علم أنه متصف بها كان قد تصوَّر المحدود بدون الحد، قال: «فإنه إذا قيل: الإنسان هو الحيوان الناطق؛ فإن لم يكن قد عرف الإنسان قبل هذا، كان متصورًا لمسمَّى الحيوان الناطق ولا يعلم أنه الإنسان، احتاج إلى العلم بهذه النسبة، وإن لم يكن متصورًا لمسمى الحيوان الناطق احتاج إلى شيئين: إلى تصور ذلك، وإلى العلم بالنسبة المذكورة، وإن عرَف ذلك كان قد تصوَّر الإنسان بدون الحد»[2]

وخلاصة ذلك: اننا لا يمكننا ان نتصور المحدود بدون ما نكون عالمين بصدق قول المخبر، وصدق القول لا يعلم بمجرد ذكر الحد لذلك لا يمكن حصول التصور الابعد العلم بصحة الحد.[3]

وبعد ذلك يعود ابن تيمية إلى التأكيد على أن فائدة الحدود قد تكون أضعفَ من فائدة الأسماء؛ لأن الحد يفيد معرفة الشيء بنظيره؛ فمن لم يعرف المُسكِر قيل له نظيره: زوال العقل، ومن لم يعرفه قيل له: زوال العقل بما يلتذُّ به، لكن الاسم يَكتفي به من عرَفه بنفسه؛ يقول: «وليس مقصودنا أن فائدة الحدود أضعف مطلقًا؛ وإنما المقصود أنها من جنس فائدة الأسماء، وأنها مذكِّرة لا مصوِّرة أو معرفة بالتسمية مميزة للمسمى»[4]

ويذهب ابن تيمية بالرد على القائلين من اصحاب المنطق الى القول: ان الماهية التي في الذهن لها نفس الوجود في الخارج وان هناك تطابقا بين هذه الماهية الذهنية وبين الاعيان الخارجية، كما لا يعارض ان يكون هذا التطابق بمعنى تطابق الصور الذهنية مع الواقع الخارجي الحقيقي، بل يعارض القول بوجود جواهر عقلية في الانسان كالنطق والحس قائمة بأنفسها وموجودة خارج الذهن، ويقول ان ما يسمونه بالجواهر هي اسماء لمعين هو الانسان، وكل اسم من هذه الاسماء يتضمن صفة لا يتضمنها الاسم الاخر، فالإنسان الواحد له اسماء عديدة وصفات عديدة، ولا صحة للقول بان هذه الصفات او الاعيان قائمة بأنفسها في شخص معين.[5]

وأما التصورات المفردَة، فهي عند ابن تيمية يمتنع أن تكون مطلوبة، ومن ثَم يمتنع أن تطلب بالحد؛ لأن

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٨٠، ٨١.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٨٢.
(٣) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٥٢.
(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ٨٤.
(٥) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٥٦.

الذِّهن إما أن يكون شاعرًا بها – التصورات المفردة – أو لا يكون؛ فإن كان شاعرًا بها امتنع طلبُ المشعور وحصولُه؛ لأن تحصيل الحاصل ممتنع، بل يُطلب دوام الشعور؛ بمعنى أنَّه لم يحتج إلى الحد حتى يحصل له الشعور، وهذا يؤكِّد ما يسعى ابن تيمية: : لتقريره، وهو أن فائدة الحدِّ هي فائدة الاسم؛ أي: يُفيد التذكُّر، قال ابن تيمية: «والمقصود هو التسوية بين فائدة الحدود وفائدة الاسم، لكن الحد إذا تعدَّدَت فيه الألفاظ كان كتَعداد الأسماء؛ سواء كانت مشتقَّة، أو غير مشتقة».[1]

ابن تيمية يخلُصَ في هذه المسألة إلى أن التصوُّراتِ المفردةَ ليست مطلوبة، والمطلوب هو تصوُّر القول كليَّةً؛ لأنها إما أن تكون حاصلةً للإنسان، فلا يكون الحدُّ هو محصِّلَها ولا مفيدًا لتصويرها، أو تكون غير حاصلة في ذهن الإنسان، فالحد لا يوجب تصوُّرات المسمَّيات لمن لا يعرفها على حدِّ قوله، وأيضًا متى ما كان له شعورٌ بهذه المسميات لم يحتج إلى الحد في ذلك الشعور إلا كما يحتاج إلى الاسم، وغرض ابن تيمية: من هذا كله هو بيان أن فائدة الحدِّ كالاسم كما ذكرت سابقًا.

وبعض المسائل التي اختَلف فيها ابن تيمية مع المناطقة هي تفريقُهم بين العرَضيِّ اللازم للماهية وبين الذاتي؛ لأنَّ الذاتي عندهم هو الذي تتوقَّف حقيقة الشيء عليه، وهو ما كان معلولاً للماهية، وما يكون سابقًا للماهية في الذهن والخارج. أمَّا العرضي اللازم، فهو إما لازمٌ لوجود الماهية دون حقيقتها؛ كالظلِّ للفرس، فهذا يمكن أن تُعقل الماهية موجودةً دونه، ولازم للماهية كالزوجيَّة للأربعة، فلا تعقل الماهية موجودة دونه، وكلاهما ليسا معلولَين للماهية ويكونان تابعَين لها.

إن ابن تيمية يخطِّئ هذا التفريق؛ لأنه إذا خطَر بالبال الموصوفُ مع الصفة؛ كالزوجية والفردية للعدد أربعةٍ وثلاثة، فإنه لا يمكن تقدير الموصوف دون الصفة، وحتى إن قيل: إنه يخطر بالبال أربعة فيُفهم مباشرة كونها عددًا شفعًا، قيل: يخطر في البال الإنسان مع أنه لم يخطر أنه ناطقٌ ولا أنه حيوان.

والذي ينتقد به القول بان تصور الحقيقة يكون عن طريق الحد التام، وهو المتعلق بالفرق بين اللازم للماهية والذاتي لها، ويعتبر ان هذا الفرق لا حقيقة له فان جردت الماهية عن الصفات اللازمة لها، فان حقيقة الاشياء تضيع فالزوجية والفردية وهما صفتان لازمتان للعدد مثل الحيوانية والنطق للإنسان لا نستطيع إدراك العدد بدونهما لذلك فالقول بان الذاتي ما يتقدم في الذهن هو قول باطل.[2]

وما يلزم عن هذا من ضرورة تقدم الذاتي في التصور على الموصوف دون اللازم للماهية على رأي المناطقة تناقضٌ صارخ منهم؛ لأنه يدل على أنهم يقدِّمون ويؤخرون ما يشاؤون؛ لأنَّ الحقائق الخارجية لا تكون تابعة لتصوُّراتنا، بل بالعكس، فليس إذا

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١٠٤.

(٢) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٥٧.

فرضنا هذا مقدَّمًا وهذا مؤخرًا، يكون هذا في الخارج كذلك.[1]

يؤكد ابن تيمية على أن هذه اللوازم من الصفات للموصوف قد تخطر في البال وقد لا تخطر، فليس الأمر كما قالوا من ضرورة تقدم تصور الصفات الذاتية على تصور الموصوف؛ لأن هذه الصفات كلما خطرَت بالبال كان الإنسان أعلمَ بالموصوف، وإذا لم تخطر كان علمُه أقلَّ بالموصوف.

وأغرب من هذا قول المناطقة: إن الصفة الذاتية تتقدم على الماهية في الذهن وفي الخارج، ويَعنون أن تصوُّر الصفة الذاتية يسبق وجودها في الخارج؛ بدعوى أن ماهية الشيء مركَّبة من هذه الصفات، وكل مركب فإنه مسبوقٌ بمفرداته، وهذا مخالف للعقل جملة وتفصيلاً؛ لأنه ما من صفة للموصوف إلا وهي قائمة به، ومن ثم يمتنع أن تتقدم عليه في الخارج.[2]

ومن ذلك نرى وجود اختلاف كبير في تعريف الحد وغايته عند الاصوليين والارسطيين، فالمنطق الارسطي يعتبر الاقتصار على تمييز المحدود عن غيره دون اكمال حقيقته بمقوماتها اخلالا بالحد، فاذا عرفنا الانسان بانه جسم ناطق، وحذفنا ذو نفس حساس ومتحرك بالإرادة اعتمادا على انه لاشي غيره جسم ناطق، كان هذا التعريف غير التام. اما الاصوليين فانهم يفكرون ان يتكون الحد من اي نوع من انواع الماهيات، وهؤلاء يكون الحد عندهم لفظيا بحتا، فيميز المحدود عن غيره بدون تقييد بفكرة الذاتيات او العرضيات.[3]

قال ابن تيمية: «فإنك إذا قلت: جسم حساس نامٍ متحرك بالإرادة ناطق، كان هذا المجموع لفظه ومعناه مركبًا من هذه الألفاظ ومعانيها، وتلك من أجزاء هذا المركب، ولكن هذا تحقيق ما قلناه من أن ما سمَّوه الماهية وجزؤها الداخل فيها ولازِمَها الخارجَ منها، يعود إلى المعاني المتصوَّرة في الذهن التي يدل عليها اللفظ بالمطابقة، وجزؤها هو ما دلَّ عليه بالتضمن، وخارجها اللازم ما دل عليه بالالتزام»[4]

ويقول ابن تيمية: لم يكن قدماء المتكلمين يرضون ان يخوضوا في الحدود على طريقة المنطقيين، وكما وجد في ذلك متاجروهم.[5]

وهكذا فهم لا يوافقون على استناد الحد الى فكرة الجنس والفصل الذاتيتين كما يفهمها المنطقيون، واذا كان الحد عند المسلمين هو التمييز بين المحدود وغيره، فما هي طريقتهم في اكتشافه، يجيب ابن تيمية هنا قائلا: لقد لجأ الشراح المسلمون للمنطق الارسطي الى عدة طرق كالاستقراء والقسمة والبرهان والتركيب، والمعروف ان ارسطو قد لجأ الى طريقة التركيب لاكتشاف الحد، اما الاصوليون فلم يقبلوا شيئا من

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٣.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٤.
(٣) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٧٠.
(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٤.
(٥) السيوطي: صون المنطق والكلام، ١٩٧٤، ٢٠٨

هذه الطرق وخاصة طريقة التركيب التي كانت عند ارسطو، والمقصود بالتركيب هنا ان يكون الحد مركبا من وصفين فاكثر، فهو يقرر ان عامة المسلمين منعوا ان يذكر في الحد الصفات المشتركة بينه وبين غيره وان جميع طبقات المتكلمين صرحوا بهذا ومنهم المعتزلة والشيعة والاشاعرة.(١)

وما يؤكد هذا لنا أن الوصف الذاتي للموصوف تابعٌ لحقيقته، سواء تصوَّرناه أم لم نتصوَّره، فإذا كانت إحدى الصفات ذاتيةً والأخرى غير ذلك، فنفرق بينَهما بما يعود إلى حقيقتَيهما في الخارج، وإن لم تثبت في الذِّهن، لكنَّهم جعلوا الذي يفرَّق به بين الحقائق الخارجة هو التقدُّم والتأخر في الذهن؛ أي: الصفة التي سبَق تصوُّرها في الذهن قبل تصوُّر الموصوف، ففي هذه الحال سيكون إثبات الحقائق والماهيات في نظَرِهم إنما يعود إلى ما يُتصوَّر في الذهن لا ما يوجد في الخارج، وهذا أمرٌ لا يقبَله العقل، وحينئذٍ يَؤول هذا الكلام إلى أمور مقدَّرة في الأذهان لا حقيقة لها في الخارج، وهي التخيُّلات والوهميات الباطلة.(٢)

يشرح ابن تيمية الماهية شرحا يختلف عن مفهوم المناطقة له، ويقول بانها ما يتصوره الذهن وان اجزاء الماهية هي تلك الامور التي يتصورها الانسان كالجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة، الناطق او الضاحك، وهذه الصفات هي اجزاء وكل جزء منها يدخل في التصور ويطابق صورة موجودة في الذهن(٣).

فتكون الماهية عنده بمنزلة المدلول عليه (بالمطابقة) وجزؤها المقوم لها الداخل فيها الذي هو وصف ذاتي لها يكون بمنزلة المدلول عليه (بالتضامن)، واللازم لها، الخارج عنها بمنزلة المدلول عليه (بالالتزام).(٤)

وهذا ما ذكَره الغزالي في «معيار العلم» حين قال: «والمعتبر في التعريفات دلالة المطابقة والتضمُّن، فأما دلالة الالتزام فلا؛ لأن المدلول عليه فيها غيرُ محدود ولا محصور؛ إذ لوازمُ الأشياء ولوازمُ لوازمِها لا تنضبط ولا تنحصر، فيؤدِّي إلى أن يكون اللفظُ الواحد على ما لا يتَناهى من المعاني، وهو مُحال».(٥)

واشتراط المميز الذاتي -الفصول -في الحدود لا يمكن؛ وذلك لأنهم فرَّقوا بين الذاتي والعرضيِّ اللازم؛ إذ ما من مميِّز هو من خواصِّ المحدود المطابقة له في العموم والخصوص -إلا ويمكن لشخص أن يجعله ذاتيًّا مميزًا، ويمكن لآخَرَ أن يجعله عرضيًّا لازمًا للماهية.(٦)

وإذا كان المناطقة يقولون: إن الحد لا يكون حدًّا إلا بذِكر الصفات الذاتية فيه، هذه الصفات الذاتية يعرِّفونها بأنها ما لا يمكن تصوُّر الماهية دونها؛ فعلى هذا يجب تصور الذاتي أولاً ثم بعد ذلك تصور

(١) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٧١.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٤.
(٣) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٧٨.
(٤) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٧٨.
(٥) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٨.
(٦) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٨.

الماهية،[1] ؛ إذ كيف نستطيع أن نقول: هذه صفة ذاتية لهذه الماهية؟ وإن تصوَّرنا كثيرًا من الصفات؛ فإن تصور كون الشيء جزءًا لغيره بدون تصور ذلك الغير ممتنع.[2]

ويستنتج ابن تيمية من كل ما تقدم هو ان فائدة الحدود تفيد معرفة الاشياء بنظيرها، اما الاسم فيكتفي به من عرفه بنفسه، فالحد هو وصف المحدود بما تفصل به بينه وبين غيره، اما الاسم فيدل على الشي بنفسه، ولا يعني ان فائدة الحدود أضعف مطلقا من فائدة الاسماء، وانما يقصد كما يقول: انها من جنس فائدة الاسماء، وان الحدود تذكر ولا تصور، وتميز المسمى عن غيره.[3]

ويقول ابن تيمية: في الأخير: «فإنهم يقولون: لا يُحدُّ الشيء حدًّا حقيقيًّا إلا بذِكر صفاته الذاتية، فلا بد من الفرق بين صفاته الذاتية والعرَضيَّة، والفرق بينهما أن الذاتيَّ هو ما لا تُتصوَّر الحقيقة إلا به، فإذا كنا لم نعرف الحقيقة، لم نعرف الصفاتِ التي يتوقف معرفةُ الحقيقة عليها، وإذا لم نعرف هذه الصفات، لم نعرف الصفات الذاتية من العرضيَّة، وهو المطلوب، وهذا بخلاف الفرق بين الصفات اللازمة والعارضة؛ فإنه فرق حقيقيٌّ ثابت في نفس الأمر»[4]

وخلاصة موقفه من الحد فهي مصطلح لتصنيف المعلومات وتمييزها وهذا ما اراد توضيحه عندما ذكر بان الحدود تصف المحدود بما تفصل بينه وبين غيره وإذا كانت بالأسماء مدلولات ذاتية وشخصية فان للحدود مدلولات تمييزية قد لا يكفي الواحد منها للتعريف بالأشياء المحددة فنحتاج عندئذ الى تعريف هذه الاشياء بنظائرها المشابهة لها او الى ذكر صفات متضمنة في الموصوف لزيادة توضيحه وابرازه.[5]

وهكذا انتهى الامر بالمنطق الى انه ليس من علوم المقاصد بل من علوم الوسائل التي لا ينبغي التوسع في دراستها لذلك كانت المختصرات عي انسب طريقة لعرض الموضوعات المنطقية ودراستها وتدريسها[6].

واذ يؤكد ابن تيمية ان الحدود تفيد التذكير بالأشياء، وتعرفها بالتسمية وتميز المسمى عن غيره، فانه ينكر ان يكون هناك ما هو متصور بذاته في الذهن ومرتسم ارتساما اوليا، كما يقول بذلك حذاق المنطق فهم يؤكدون ان هناك مبادئ اولية يقع التصديق بها لذاتها، ويقاس غيرها عليها من ميزان الصدق او الاثبات، ومن هذه الاشياء القول بان (الموجود) و (الضروري) هما من المعاني الثابتة في الذهن ثبوتا اوليا.[7]

ولو كان التصور بحاجة الى ان يسبقه تصور قبله، ولكنا ذهبنا في التصورات الى ما لانهاية ولكن الحد ينبه تنبيها ويخبر عن المحدود فتحصل المعرفة إذا

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٩.
(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١١٩.
(٣) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٨٣.
(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين، ص ١٢١.
(٥) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٨٤.
(٦) نيقولا ريشر: تطور المنطق العربي، ١٩٨٥، ١٠٢.
(٧) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٨٤.

وجدت تصورات للأشياء المطلوب تحديدها، سابقة في الذهن ومحصلة فيه بعد حصول التجربة والادلة.[1]

والمحصلة التي نخلص إليها في موقف ابن تيمية من الحد هي أن هذا الأخيرَ يُؤتى به للتمييز بين المحدود وغيره، لا لبيانِ حقيقة المحدود من غيره، فدَوره دورُ الاسم. ويُشترط فيه أن يكون جامعًا مانعًا مطَّردًا منعكسًا، كما نصَّ على ذلك الأصوليُّون، ولا يشترط فيه الصفاتُ المختصة، بل تُجزئ الصفات المشتركة، خلافًا للمناطقة.

كما كان ابن تيمية موضع اعجاب اهل العلم والفكر في عصره، اذ اظهر للناس ان ذخائر العلم لا توجد فقط في مؤلفات اليونان بل فيما بين ايديهم من تعاليم ونصوص.

وإذا جاز لنا ان نقول ان ابن تيمية قد حل الفكر من قيود منطق اليونان، ليضعه في دائرة الشرع والنصوص، ونقل العقل من قالب القواعد النظمية الى قالب القواعد العقدية، فانه لا يجوز ان ننكر انه اضاف جديدا الى مسار الفكر عندما قربه خطوات كبيرة من باب معتقله، وخرج به من عالم يسوده تفكير العصور السالفة بدعوة صادقة الى العلم المبني على غير الاسس والانماط المعروفة في ذلك الوقت، والتي تشكل القاعدة الاساسية في الاتجاهات الفكرية.[2]

هذا باختصار أبرز معالم التجديد في المنطق عند ابن تيمية وهو يحتاج إلى مزيد من البيان التفصيل، حاولت بقدر الامكان بيانها والوقوف على مكامن التأثير فيها وارجوا ان اكون قد وفقت في ذلك ومن الله التوفيق والسداد

الخاتمة

ان ابن تيمية هو من كبار فقهاء اهل السنة، وهو صاحب كتاب « نصيحة اهل الايمان في الرد على منطق اليونان» الذي يبدو انه سعى أكثر من غيره في نقد المنطق الارسطي ونقضه ويصرح في مقدمة كتابه بانه كان يصدق منطق ارسطو في السابق، وكان موافقا له، ويذكر في كتابه قائلا: فاني كنت دائما اعلم ان المنطق اليوناني لا يحتاج اليه الذكي ولا ينتفع به البليد ولكن كنت احسب ان قضاياه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها، ثم تبين لي فيما بعد خطا طائفة من قضاياه.

ان إثر ابن تيمية في فكر السيوطي كان واضحا جدا وكذلك ايضا على مؤلفاته وهذا ما جعله يلخص كتابه في المنطق (نصيحة اهل الايمان في الرد على منطق اليونان) فهو قد أحسن فيه القول ما شاء من نقض قواعده قاعدة قاعدة وبيان فساد اصولها فلخصته في تأليف لطيف سميته جهد القريحة في تجريد النصيحة وهذا هو سبب إثر السيوطي لابن تيمية في المنطق ومسايرة نقوداته له.

نقد ابن تيمية المنطق وكان نقده من خلال وجهين الاول سلبي يقوم على نقض المنطق الارسطي، والوجه الاخر هو ايجابي وهو الذي يقوم على رسم طريق للعلم يسير عليه الانسان وهو طريق النفس

(١) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٨٤.

(٢) الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، ١٩٧٩، ص٣٦٨.

العالمة، فيقول ان المعرفة تتكون لدى الناس لا عن طريق المنطق ولا عن طريق الفلسفة فكل ذلك لا يودي الى معرفة الحقيقة بل ان وجود النفس العالمة المدركة للأشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد الى تحصيل المعرفة.

يرى ابن تيمية ان المنطق الارسطي يجعل الانسان محبوس العقل واللسان وضيق العبارات والتصورات، في حين يريد هو ان يحرر الانسان من قوالب الالفاظ ويرجع به الى المعاني العقلية ويدعو الى صياغة الادلة في عبارات الناس وفقا للعقل الصريح ودون التقيد بالمنطق الارسطي.

يؤكد ابن تيمية ان طريق المنطق اليوناني طريق ضيق وطويل ومن يسلكه يتكلف ويتعثر ثم ان من يسلك هذا الطريق يكون كمن تكون غايته بيان البين وايضاح الواضح وهو مؤدي به حتما الى السفسطة.

قائمة المصادر والمراجع

* ابن تيمية: الرد على المنطقيين، نشر عبد الصمد شرف الدين الكتبي، ط بومباي، ١٩٤٩.
* ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى، ج ٩، المجلد الاول، نشر الكردي، القاهرة، ١٩٥١.
* ابن تيمية: نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع، الطبعة الاولى، القاهرة،١٩٥١.
* بدوي، عبد الرحمن: التراث اليوناني، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٠.
* الزين محمد حسني: منطق ابن تيمية، المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.
* السيوطي: صون المنطق والكلام، تعليق علي سامي النشار، القاهرة، مصر، ١٩٧٤.
* الطباطبائي، مصطفى: المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني، ترجمة عبد الرحيم ملازئي، دار ابن حزم للطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
* الغزالي: المنقذ من الضلال، تحقيق كامل عياد، وجميل صليبا، ط دمشق، ١٩٦٠)
* الغزالي: المستصفى في علم الاصول، تحقيق محمد سليمان الاشقر، ج١ مؤسسة الرسالة، ١٤١٣.
* نيقولا ريشر: تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، دار المعارف، القاهرة مصر، ١٩٨٥.